

دراسة الطراز المبتكر للعلامة عنایت أحمد في ضبطه للقواعد الصرفية

د/ نیاز محمد* د/ نصیب دار محمد**

ABSTRACT:

Study of the Creative Method of 'Allā mah 'Inṭ yat AḤ mad in Arabic Morphology

Improvement in the syllabus and system of *Madṭ ris* in Pakistan, from various angles, is under continuous consideration, currently. For bringing reforms in teaching methodology in *Madṭ ris*, it is pertinent to introduce deductive methodology as this method of teaching is considered to be more effective in transferring the knowledge. In connection with promoting the deductive method of teaching, the renowned scholar *Muftā 'Inṭ yat AḤ mad* (Died 1299 H), changed the traditional method of authoring through introducing the functional grammar concept for the very first time in India. Accordingly, he followed the combination of inductive and deductive method in the field of Arabic grammar. Therefore, *Madṭ ris* belonging to different schools of thought, inclined to teach the book *Ilm al-Ḥ ghah* by the said scholar. In this paper, notable features of this book have been compared with other books of the same field in order to improve deductive methodology in Pakistani *Madṭ ris*.

Key words: 'Allā mah 'Inṭ yat AḤ mad, Arabic Morphology, syllabus and system of *Madṭ ris* in Pakistan, *Ilm al-Ḥ ghah*.

يفكر اليوم إصلاحاً وترقية في نظام ومقررات التعليم في المدارس الباكستانية من نواحي مختلفة، وكما هي من مقتضيات العصر الحاضر أن تُرقى طريقة استقرائية ومنهج تطبيقي - لا سيما في العلوم العربية من النحو والصرف والبلاغة- في المدارس الدينية كما ينكب في الجامعات الرسمية على طريقة تعليمية تطبيقية . وبالجانب الآخر نرى أعمال العلامة المفتي عنایت أحمد (م 1299هـ) في كتابه "علم الصيغة" خير قدوة إلى طريقة تطبيقية في العلوم العربية، إذ أن الشيخ المذكور قد خطا الخطوة الأولى إلى طريقة استقرائية في تعليم التصريف السائد في مدارس الهند، ووضّح القواعد الصرفية في كتابه المذكور بالطراز المبتكر الذي سقى هيام القواعد الصرفية المتروكة قبلها. ولمزايا تصنيفه قد قررت دراستها منظمات مدارس الباكستان المختلفة في مقرراتها الدراسية رغم انقسامهم في فرق تباين إحداثها من الأخرى، ففي مقالنا هذه نذكر عرضاً بسيطاً لمزايا طرازه التصنيفي في كتابه المذكور مقارنة له بالكتب الصرفية المتداولة الأخرى، لتساعد منها في تنمية طريقة استقرائية في الكتب السائدة في المدارس الدينية الباكستانية.

* مدير مركز الدراسات الدينية، جامعة كوهات للعلوم والتكنولوجيا، كوهات

** عميد كلية الدراسات القانونية والدينية، جامعة إسلامية كالج، بشاور

التعارف بالموضوع:

إن الشيخ عرايت أحمد، صاحب علم الصيغة، ولد في قرية "ديوه" من مضافات "باره بنكي" في الهند سنة 1863م¹ ودرس العلوم العقلية والعقلية على مشاهير عصره؛ مثل: محمد بن أبي الليث البريلوي (م1257هـ)² وحيدر علي الطوكي (م1273هـ)³ ونور الإسلام الدهلوي،⁴ وشاه محمد إسحاق الدهلوي (م1262هـ)⁵. وكان صاحبنا يجيد العربية والفارسية والأردية معاً، لذا توجد مصنفاته في اللغات الثلاث، ومنحه الله تعالى موهبة اجتهادية في العلوم والفنون كما تشاهد في مصنفاته كلها، وكتابه علم الصيغة خير شاهد عليها.

إن "علم الصيغة" كتاب دراسي في علم الصرف، وكانت هنالك قبل هذا كتب صرفية غير هامة متداولة في الهند الغير المقرّمة، مثل: الشافية لابن حاجب (م1249م)، دستور المبتدي لصفى بن نصير (م819هـ)، وزبدة الصرف لمحمد بن مسعود، وززادي لسراج الدين أودهى (م1347هـ)، وزنجاني لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (م1257هـ)، وصرف بجائي لبهاء الدين العملي (م1622م)، وصرف مير للسيد شريف الجرجاني (م1413م) وغيرها، ولكن صاحب علم الصيغة اختار من بينهم طرازاً مبتكراً لم يسبقه أحد قبله كما سنذكره.

البحث والنقد: نذكر بحثنا تحت عناوين مختلفة مرقّمة كل منها برقم.

1- الجامعية والعموم في ذكر القواعد:

إن صاحب علم الصيغة يذكر القاعدة بحيث تكون ألفاظها جامعة لجزئياتها كلها. وممانعة عن دخول جزئية غيرها، الأمر الذي يشير إليه صاحب الكتاب قائلاً: لا بد في بيان القاعدة من أن تكون كلية حتى تشمل جميع أفرادها.⁶

وهذه هي حقيقة نافذها صاحبنا في كتابه عندما يذكر القواعد، فنرى قواعده أجمع مما نراها في

الكتب المتداولة الأخرى للصرف، نذكر المثالين لتوضيح مقالنا:

أ- قاعدة حذف الواو من باب "وعد يعد":

ذكر الصرفيون في حذف الواو في باب وعد يعد أنه: يحذف الواو الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة

لازمة: مثلاً: يعد، أصله يُوعد.⁷

هذه القاعدة ليست جامعة لجزئياتها، لأن هناك صوراً لا تحذف الواو فيها بل تحذف الياء فيها،

وعبارة القاعدة لا يحصرها في داخلها مثل: يسع ويهب فإن الواو قد سقطت عنها لنفس القاعدة، لكن عبارة القاعدة تحصر الواو التي تكون بعدها كسرة لازمة، ويسع ويهب وأمثاله ليست بعد واوها كسرة لازمة بل إنما هناك فتحة. وكذلك لا تشمل القاعدة مثل: تهب وأهب ونهب وتسع وأسع ونسع، لأن الواو قد سقطت لنفس القاعدة، وعلى ذلك تعدّ خارجة من عبارة القاعدة، لأنها تقول: أن الواو لا بد من أن تكون بين الياء والكسرة،

والصيغ المذكورة في المثال أتت الواو فيها بعد التاء والهمزة والنون على الترتيب، فكيف؟
 ثم يجاب عن مثل الإشكاليين بتوجيهات وتعليلات كما يجاب عن الإشكال الأول أن حذف الواو في مثل
 ما إذا كان بعدها الفتحة غير الكسرة حذف على اعتبار الأصل،⁸ أي كانت كسرة موضع الفتحة في الأصل.⁹
 وأما الإشكال الثاني فالتوجيه فيه أن حذف الواو في ما إذا كانت الواو واقعة بعد غير الياء حذف في
 متابعة الياء. هذه التوجيهات وهذه الإشكالات البعيدة لا حاجة إليها إذا كانت القاعدة تحصر الجزئيات كلها،
 تعال نقرأ القاعدة نفسه لدى علم الصيغة : "تسقط الواو الواقعة بين علامة المضارع المفتوحة وبين الكسرة
 مطلقاً، أو الفتحة الواقعة في فعل تكون عينه أو لامه من الحروف الحلقية مثل : يَجِدُ يَعِدُ يَهَبُ يَسَعُ".¹⁰ في هذه
 القاعدة لا يشكل على القارئ الأمر، وتضمن القاعدة جميع الصيغ المذكورة بدون إشكال أو توجيه أو تعليل.
 هذا ما يدل على عبقريته وملكيته الموهوبة من الله تعالى ومرتبته بين علماء الصرف وطريقته
 الاجتهادية في علم الصرف.

ب- القاعدة في باب فتح يفتح :

إن الصرفيين يدكرون قاعدة لازمة في باب "فتح يفتح" أن يكون عينه أو لامه حرف حلق¹¹ ، ولما
 سُئِلوا عن "أبي يسجي وسجي يسجي وقل يلقى وعض يعرض وركن يركن" أنها على الرغم من كونها من "فتح
 يفتح" خالية عن حرف حلق، أجابوا أنها شاذة¹² ، وعلى كل حال فإن التأويل بالشذوذ ليس سنداً لكون
 القاعدة جامعة لجزئياتها حينما نرى صاحب علم الصيغة يذكر القاعدة نفسها ويحصر ما يعدّه الآخرون شاذاً،
 تعال نشاهد ما يقول صاحب في القاعدة المذكورة : "لا بد من أن يكون عين أو لام باب "فتح يفتح" حرفاً
 من حروف الحلق إذا كان الفعل من الصحيح".¹³
 فاحترز بقيد "الصحيح" ما إذا كان باب "فتح يفتح" من المعتل أو من المضاعف، فلا يشترط أن يكون عينه أو
 لامه حرف حلق، فأخرجت ألفاظ القاعدة لدى علم الصيغة ما يعده الآخرون شاذاً، وأما "ركن يركن" فهو ليس من باب
 فتح يفتح، بل إنما هو من باب التداخل كما ذكره ابن الحاجب وصاحب المراح الأرواح وفضول أكبري.¹⁴
 والمثال السابق كذلك أقوى دليل على عبقريته، وموهبته الإبداعية في بيان القواعد والأصول.

2- دفع الشذوذ:

هناك دأب للصرفيين، وهو أنهم كلما أعيتهم جزئية عن حصرها بقاعدة تتعلق به، فينسلون إلى أنه
 شاذ، زعماً منهم أن الشاذ كالنادر، والنادر كالمعدوم، والمعدوم ليس بشيء.
 نرى عند صاحب علم الصيغة أنه لا يكتفي بإحصاء الجزئية شاذاً، بل إنما يحاول الغور في أعماق
 الأصول والقواعد والمسموعات من العرب، ويخرج حلاً معقولاً للإشكال، وكثيراً ما نراه ظافراً في تلك المحاولة .
 هذا إلى ناحية، وعلى ذلك ما نجده مكتفياً بهذا القدر من السعي، بل إنما وضع باباً مستقلاً - وهو الباب

الرابع - في هذا المجال،¹⁵ وفيما يلي بعض شذوذ مدفوعة من قبل صاحب:

أ- شذوذ "قلبي يقلبي وعض بعض وبقي يبقى وركن يركن إذا صرّف من باب فتح"¹⁶

قد سبق أن فصلت شذوذ هؤلاء الكلمات لدى الآخرين من الصرفيين، وذكرت معالجة علم الصيغة ملحقاً بذكرهم.

ب- شذوذ "كُل ومُر وخذ":¹⁷

هناك قاعدة كلية عند الصرفيين أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمة بحيث تكون أولاهما متحركة والثانية ساكنة، تبدل الساكنة بحرف علة وفق حركة الهمزة السابقة،¹⁸ فإن كانت الحركة ضمة أبدلت الهمزة واوا، وإن كانت فتحة أبدلت ألفا، وإن كانت كسرة أبدلت ياء. ثم إن أصل كُـل ومُر وخذ كان أوكل وأوخذ وأومر، فاتجهت القاعدة نحوها، فالمتوقع أن تبدل الهمزة الثانية واوا في الصيغ الثلاث كلها، لأن الحركة التي تسبق الهمزة الثانية هي الضمة، والحرف الموافق لها هو الواو، فلتكن هيئة الصيغ: أوكل وأوخذ وأومر، ولكنها صارت "كل وخذ ومر" موضعها، فحكم الصرفيون فيها بالشذوذ.¹⁹

ولكن صاحب علم الصيغة لم يحدّد حذوهم، بل أبدع، وقال: إن قلب المكان قد وقع في الصيغ المذكورة، حيث أبدلت الفاء عينا والعين فاء حتى صارت الصيغ أوكل وأوخذ وأومر، ثم جرت قاعدة "يسل"، وهي أن الهمزة إذا كانت متحركة وما قبلها حرف صحيح ساكن تنقل حركتها إلى ما قبلها وسقطت الهمزة، فصارت الهيئة أوكل وأوخذ وأومر، والهمزة إذ كانت وصلية أضيفت لتعذر البدء بالساكن ولبدء تحول بالمتحرك فسقطت لعدم الحاجة إليها، فصار: كُـل وخذ ومُر.²⁰ وإلى نفس الأمر نشير تفريدا لصاحب علم الصيغة من الآخرين من بين الصرفيين. فإنه دفع الشذوذ إلى جانب، وحلّ مشكلة لم يصل إلى عمقها الآخرون فتركوها كما كانت، وحكموا عليها بالشذوذ، وقاعدة علم الصيغة معقولة، لأن القلب مصطلح عليه عند الصرفيين، كما يعرفه صاحب علم الصيغة،²¹ ونجده مذكورا عند ابن الحاجب في الشافية.²²

ج- دفع شذوذ "اتخذ":

عند الصرفيين قواعد إبدال قلب، منها ما يتعلق بباب الافتعال إذا كانت فاؤه واوا أو ياء تبدل تاء ثم تدغم في التاء المبدلة من الواو أو الياء، ويقولون إن الياء إن كانت مبدلة من الهمزة فهي تثبت كما كانت؛ مثل: ايتكل وايتمر، ثم يشكل عليهم الأمر في "اتخذ" الذي هو من "أخذ"، فعندما تجعل منه الافتعال يصير ائتخذ، فتتجه إليه قاعدة الهمزة الساكنة أنها تنقلب حرف علة حسب حركة الحرف السابق، فجعلتها القاعدة ايتخذ، والمسألة في هذه الهيئة الآن، لأن الياء مبدلة من الهمزة، وقد قالوا في القاعدة أن الياء المبدلة من الهمزة لا تبدل تاء، ونرى في "اتخذ" أنها قد تحولت تاء بالفعل، فكيف؟ والنتيجة أنهم حكموا عليها بالشذوذ غير غائضين في أغوار القاعدة والمسموع.²³

وها هو صاحب علم الصيغة الذي دفع شدوذ الجزئية وقال : إن أصل اتَّخَذَ هو "تخَذ"، وهو غير مأخوذ من أخذ، فلا موضع للإشكال ولا للشذوذ. وليراجع للتفصيل الباب الرابع من علم الصيغة.²⁴

3- نقده على الصرفيين:

أ- قاعدة الظرف:

يقول الصرفيون في قاعدة الظرف إنه في قاعدة الظرف يكون من المجرى الثلاثي مفتوح العين إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها، ويكون الظرف م كسور العين إن كان المضارع مكسور وكذلك إذا كان المضارع معتلا، ثم يقولون في المضاعف - وهو الذي يهمن في المبحث - إن الظرف من المضاعف يكون مفتوح العين مطلقا، كما في قوله تعالى ﴿أَيُّ الْمَفْتُونِ﴾²⁵، فإن مضارعه مكسور العين، والقاعدة في مكسور العين أن يكون ظرفه مكسور العين كذلك، لكن القرآن يفتح عين ظرفه.

يذهب صاحبنا - وقوله يسير - إلى أن المفتر في قوله تعالى المذكور مصدر ميمي، ولا قاعدة توجب علينا فتح مصدر الميم أو كسرهما، أما الظرف فمثاله في قوله تعالى ﴿حَ تَّى يَبْلُغَ الْوَدْيِ مَلْحَةً﴾²⁶، فهو من المضاعف، وهو ليس بظرف بل مصدر ميمي قد أفاد معنى الظرف،²⁷ والمصدر الميمي يأتي من مضارع مكسور العين مفتوحا، والقرآن كسّر عينه لأن العين في مضارعه مكسورة.

ب- في قاعدة المهموز:

قال الصرفيون في قواعد المهموز: إذا اجتمعت همزتان متحركتان بحيث كانت إحداها مكسورة تبدل الثانية ياء على الوجوب.²⁸ وردّ على قولهم على الوجوب صاحبنا مشيرا إلى قراءات متواترة مبقية الهمزة الثانية على الرغم من اجتماع همزتين بحيث إحداها مكسورة، وذلك في ﴿أَيُّ الْكُفْرِ﴾²⁹، إلا أن تقول بجواز الإبدال فيها³⁰ فتقول: يجوز فيه أئمة الكفر.

ج- في باب "تمفعلي":

قد اشتبه على الصرفيين أمرهم في باب "تمفعلي"، حتى أن صاحب المنشعب قال إنه شاذ، بل من قبيل الغلط، وذلك توها منه أن الميم حرف أصلي زيد للإلحاق³¹، كما عدّه صاحب فصول أكبري شاذاً³². والدليل عندهم أن زيادة حرف للإلحاق - غير التاء - لا تجوز قبل كلمة الفاء³³، أما تمسكن/تمفعلي فازداد فيها ميم قبل السين، ولذلك عدوا الباب من الشاذ وحتى من الغلط.

يقول حوله صاحب علم الصيغة حاكما عليه بكونه من الملحقات رافضا قولهم أن زيادة الإلحاق لا تجوز قبل الفاء إلا إذا كانت تاء، وأتى بمثال لذلك هو "نرجس"³⁴، وقال إن للإلحاق شرطين، مهما توفرا توفر الإلحاق، وهما: 1- التشابه في الوزن بين الملحق والملحق به 2- التشابه بينهما في الخاصيات³⁵ وإذ نجد الشرطين في "تمفعلي/تمسكن" فلا حاجة إذا إلى إخراجها من الملحقات، وإلى عدّه شاذاً أو غلطاً.

د- في تعليل "كينونة":

نجد عند الصرفيين البحث طويلا في لفظ "كينونة"، فقالوا فيه: إن أصله كان "كينونة"،³⁶ فأتجهت إليه قاعدة أن الياء والواو إذا اجتماعا في موضع واحد في كلمة واحدة أولهما ساكن غير مبدل أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصار "كينونة"، ثم خففت الياء فصار "كينونة". والبحث كما نرى قد طال في لفظ كينونة، ولكن صاحب علم الصيغة لم يطل الكلام فيه، بل قال: إن أصله كونونة، ثم أتى بقاعدة في مصدر على وزن فعولولة هي: كلما كانت عين فعولولة واوا أبدلت ياء، فصار كونونة كينونة،³⁷ وهذا أيسر وأقرب إلى العقل.

ج: الرد على الشافية لابن الحاجب:

عَدَّ ابن الحاجب بابي التفاعل والتفاعل من ملحقين بالرباعي، ظنا منه أن وزنه يتحد مع التفاعل الرباعي،³⁸ ولكن صاحب علم الصيغة ردَّ عليه بقوله أن الإلحاق يشترط فيه أمران:

1- التشابه في الوزن بين الملحق والملحق به 2- التشابه بينهما في الخاصيات.³⁹

وإن كان الشرط الأول متوفرا في البابين المذكورين، ولكنهما يفقدان الشرط الثاني للإلحاق، لأن البابين المذكورين لهما خاصيات كثيرة غير التي للملحق بالرباعي، إذ للتفعيل عشرة خواص وللتفاعل خمسة خواص⁴⁰ ولا توجد تلك الخواص في تفعيل، ففي تلك البابين خواص زائدة من التفاعل فلا يوجد شرطا الإلحاق بتمامها فثبت أن قول ابن حاجب بأن التفاعل والتفاعل ملحقين بالرباعي غير مستقيم.

4- ابتكاره في عدد الصيغ:

قد ذكر المصنف إحدى عشرة صيغة في تصاريف الماضي وثلاث عشرة صيغة في المضارع،⁴¹ وكثير من الصرفيين غيره ذكروا أربع عشرة صيغة لكليهما،⁴² واختار المصنف هذا الطراز لأن الصيغة لا تختلف في المواضع المكررة، كما في "فعلتما" تنثية من الحاضر مشتركة بين المذكر والمؤنث، وهكذا في المضارع "تفعل" تشارك بين الفاعل الواحد من المؤنث الغائبة والمذكر الحاضر. و"تفعلان" في ثلاثة مواقع أي في تنثية المؤنثة الغائبة والحاضرة وتنثية المذكر الحاضر. اختار المصنف طرازه الاجتهادي هذا في تصاريف الأفعال كلها في ذكر صيغة متكررة مهما كانت كالأمر والنهي وما إلى ذلك.⁴³

وطراز المصنف أقرب للمعقول لأننا لو تكررنا الصيغ في تلك الأماكن حسب الاختلاف، فكان علينا أن نأتي ست صيغ للمتكلم لم مكان صيغتين. لأن الفاعل المتكلم له ست هيئات؛ الواحد من المؤنث والمذكر، وتنثيتهما جمعهما هكذا ثلاثة في اثنين ينتج ستة، ولكن لا يذكر أحد من الصرفيين صيغة المتكلم ست مرات، وذلك لاتحاد الصيغة في تلك الهيئات.

5- أمور مهمة لا نجدتها في الكتب المتداولة غير علم الصيغة:

هناك باقة من الشعر لصاحب علم الصيغة، وهي تحفة نادرة وناعمة، جمع فيها أوزان المصادر الثلاثية

المجردة، هذه المجموعة من الأشعار حصيلة إبداعه الشعري ومطالعه الوسيع للغة العربية، لا توجد في أي كتاب صربي آخر مثيلها، فإن صاحب "فصول أكبري" ذكر أوزانا ولم يأت بأمتلة من المفردات،⁴⁴ وصاحب مراج الأرواح ذكر أمثلة وترك الأوزان⁴⁵ أما صاحب علم الصيغة فقد جمع الأوزان وأمثلتها من المفردات العربية معاً.⁴⁶ ثم إن نظمه يوسر للمبتدي الحفظ بيد أنه طريقة مرغبة فيها ومحبوبة.

6- تأليفه لصيغ قرآنية:

من إبداعه أنه جمع من القرآن صيغا قد ارتأت مشكلة، تيقنا منه أن المقصود من تعلم الصرف هو حصول ملكة يُدرك بها فهم القرآن الكريم،⁴⁷ فجمعها ليتدرب به المبتدي مع ادخار المفردات القرآنية الصعبة معناها لغير الناطقين باللغة العربية، وهذا هو فعله الأكد البليغ ولا نرى كتابا من الكتب المتداولة قد اختار هذا الطريق يعني ما ذكروا صيغا صعبة من القرآن الكريم في باب مستقل لها، أما الكتاب المسمى بـ "زبدة جوانا موئي" في آخر كتاب "بنج كنج" فإنه وإن جمع صيغا صعبة ولكنها مختصرة لا نرى فيها صيغ القرآن غير الصيغتين وهما: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾⁴⁸ و﴿فَلَيْلًا تَتَوَيَّأُ﴾⁴⁹ وأكثر تلك الصيغ من قبيل الأغلوطات غير مستعملة، وأما صاحب علم الصيغة فذكر الصيغ القرآنية الصعبة وتكلم كل واحد منهن من جهة الإعلال والإبدال والحذف وغيرها.⁵⁰

7- مسألة فقهية مبنية على اختلاف الصرفيين للتشحيذ الذهني:

للصرفيين اختلاف في حذف أحد الواوين من "مقول" - في الواو الأصلي الذي وفي واو المفعول الذي هو زائد عين، فأَيُّ واو منهما محذوف وأيها مقروء؟ فذهب الفراء إلى أن المحذوف هو الواو الأول مستدلا بأن الثاني علامة والعلامة لا تحذف، بينما يميل سيبويه إلى أن المحذوف هو الواو الثاني، لأن الأول حرف أصلي، والحرف والزائد أولى بالحذف بألفاظ أخرى أن الوزن الحاصل بعد حذف الواو عند الفراء: مفعول، والوزن عند سيبويه مفعُل، وقد روى هذا الخلاف جميع الكتب الصرفية المتداولة⁵¹ ولم يحكم أحد منهم بالجانب الأول.

أما صاحب علم الصيغة فقال: إن أكثر الصرفيين رجحوا حذف الواو الثاني لأنه زائد، ولكن الأرجح عندي حذف الأول. وأتى بدليل غير دليلي الفراء وسيبويه، حيث قال: إن الأولى بالحذف ليس الزائد ولا الأصلي، بل إن موضع الحذف على الرأي العام هو الأول، ويأتي لذلك مثالين من القرآن، الأول: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾⁵² اجتمع فيه الساكنان؛ ياء "في" ولام التعريف في "الأرض" فإن الياء أصلية ولام التعريف زائدة، وتحذف الياء الأصلية لأنها في الموضع الأول. والمثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَتَقِيُوا الصَّلَاةَ﴾⁵³: اجتمع الساكنان؛ الواو وهي علامة جمع المذكر، فيحذف الواو الزائدة التي هي علامة لأنها في الموضع الأول، وبقيت الصاد التي هي أصلية. فعلم من كلامه أنه لا فرق في الحذف بين الأصلي والزائد وما هو علامة، بل إن الأولى بالحذف على كل حال هو الواقع في الموضع الأول، ولذلك حذفت الواو الأولى في مقول، والأرجح هو قول سيبويه.

ثم ذكر ضمن قضيتين فقهييتين مبناهما على هذا الخلاف المذكور، وأحدهما وهي أنه لو حلف رجل

أنه لا يتكلم اليوم بواو زائدة، وتكلم بلفظ مقول، يحنث عند من قال بحذف الأول، لأن الواو الموجود في مقول هي زائدة عندهم، ولا يحنث عند من قال بحذف الثاني، لأن الواو الموجود في مقول عندهم هي الأصلية، فلا يكون متكلما بواو زائد، ولا يحنث.

وهكذا لو قال رجل لزوجته: لو تكلمت اليوم بواو زائدة فأنت طالق، فورد على لسانها لفظ مقول أو مثله تطلق عند من قال بحذف الأول ولا تطلق عند من قال بحذف الثاني.⁵⁴

فملخص كلامنا أن أسلوب العلامة عنایت أحمد هو أبداع الأساليب من بين الصنفين كلهم وأنه قد خطا الخطوة الأولى إلى طريقة استقرائية في تعليم التصريف السائد في مدارس الهند، وأعماله هي خير مثال في تنمية طريقة استقرائية في الكتب السائدة في المدارس الدينية الباكستانية.

الهوامش والمصادر

- ¹ أنظر لترجمته التفصيلية وخدماته الأدبية والدينية: راهي، أختار. تذكرة مصنفين درس نظامي. ط: 1948ء، مكتبة رحمانية لاهور، ص 177-184؛ ميان، سيد محمد. علماء هند كاشاندار ماضى. ط: 1279هـ، مكتبة محمودية، لاهور، ص 426-424/4؛ كنگوهي، محمد حنيف. ظفر المحصلين بأحوال المصنفين. ط: دار الإشاعة، كراتشي، ص 328-312؛ بختي، محمد إسحاق. فقهاء هند في السنة الثالثة عشرة الهجرية. ط: 1: إدارة الثقافة الإسلامية، ص 243-249؛ مهر، غلام رسول. 1857م كاشاندار. ط: 4: شيخ غلام ايند سنز، لاهور، ص 316
- ² هو السيد محمد بن أبي الليث البريلوي، الحسيني، الحسيني، البريلوي، ولد سنة أربع وتسعين وألف بمدينة "بريلي"، ونشأ بها، وحفظ القرآن، وقرأ على أساتذة عصره، توفي بلكنهو سنة ست وخمسين ومئتين وألف بمدينة "بريلي". [الحسيني، عبد الحى. نزهة الخواطر. ط: 1: 1999م، دار ابن حزم، بيروت، ص 1079]
- ³ هو حيدر علي بن عناية بن علي بن فضل البخاري الدهلوي، كان قصير القامة نحيف الجسم، ومن مؤلفاته: صيانة الأناس عن وسوسة الخناس بالهندية في الدفاع عن السيد الإمام، توفي سنة ثلاث وسبعين ومئتين وألف ببلدة "طوك" وله سبعون سنة. [أنظر: نزهة الخواطر، 960/7]
- ⁴ هو نور الإسلام بن سلام الله الدهلوي، الرامفوري، كان بارعا في الهيئة والهندسة والحساب وغيرها من الفنون الرياضية، من مؤلفاته: إيثارالحق، وحاشية على شرح "السلم"، وحاشية على "مير زاهد". [نزهة الخواطر، 1127/7] لم أعثر على تاريخ وفاته.
- ⁵ كنيته أبوسليمان، حفيد شاه عبد العزيز، وتلميذه، بجر في الحديث والتفسير والفقهاء، من تاليفاته الشهيرة: مسائل أربعين، أفتاي هندي، هاجر من الهند إلى مكة المكرمة، وتوفي بها سنة 1262هـ. [تذكره علماء هند، ط: 1: 1961م، باكستان هس طريكل سوسائتي، كراچى، ص 409]
- ⁶ أحمد، عنایت. علم الصيغة. ط: كتب خانة، كراتشي، ص 80

- 7 ابن نصير، صفي. دستور المبتدي. ط: قديمي كتب خانه، كراتشي، ص16؛ أودهى، سراج الدين. بنج جنج. ط: مكتبة شركة علمية، ملتان، ص5؛ أودهى، سراج الدين. زرادي. ط: مكتبة حقانية، بشاور، ص13؛ علي أكبر بن علي. فصول أكبري. ط: إدارة نشر وإشاعت علوم إسلامية، بشاور، ص35
- 8 علم الصيغة، ص35-36
- 9 دستور المبتدي، ص17؛ زرادي، ص13
- 10 علم الصيغة، ص35
- 11 أودهى، سراج الدين. منشعب. ط: مكتبة حقانية، بشاور، ص26؛ بنج جنج، ص44؛ فصول أكبري، ص37؛ زنجاني، ص7؛ الجرجاني، السيد شريف. صرف مير. ط: سعيد كمبني، كراتشي، ص33؛ أحمد بن علي بن مسعود. مراح الأرواح. ط: مكتبة حقانية، بشاور، ص21؛ ابن حاجب. الشافية. ط: مكتبة حقانية، بشاور، ص18
- 12 مراح الأرواح، ص21؛ منشعب، ص26؛ فصول أكبري، ص37؛ الشافية، ص19
- 13 علم الصيغة، ص17
- 14 الشافية، ص19؛ مراح الأرواح، ص21؛ فصول أكبري، ص37
- 15 علم الصيغة، ص80
- 16 نفس المصدر والصفحة.
- 17 نفس المصدر، ص91؛ صرف مير، ص30؛ أبواب الصرف، ص60
- 18 الزنجاني، عبد الوهاب بن إبراهيم. زنجاني. ط: مكتبة حقانية، بشاور، ص88
- 19 علم الصيغة، ص89؛ الشافية، ص108
- 20 علم الصيغة، ص81
- 21 نفس المرجع والصفحة.
- 22 الشافية، ص5
- 23 زرادي، ص17؛ مراح، ص106؛ دستور المبتدي، ص78
- 24 علم الصيغة، ص77
- 25 القرآن الكريم، سورة القيامة 75 : 10
- 26 القرآن الكريم، سورة البقرة 2 : 196
- 27 علم الصيغة، ص13
- 28 زبدة، ص77؛ دستور المبتدي، ص14؛ مراح الأرواح، ص117
- 29 القرآن الكريم، سورة التوبة 9 : 12
- 30 علم الصيغة، ص32

- 31 منشعب، ص44
- 32 فصول أكبري، ص36
- 33 منشعب، ص44، حاشية رقم2
- 34 علم الصيغة، 29
- 35 نفس المصدر، ص30
- 36 مراح الأرواح، ص140
- 37 نفس المرجع والصفحة.
- 38 الشافية في الملحقات
- 39 علم الصيغة، ص30
- 40 فصول أكبري، ص39-42
- 41 علم الصيغة، ص6
- 42 بنج جنج، ص7؛ ميزان الصرف، ص3؛ أبواب الصرف، ص3-4؛ عاملي، بهاؤ الدين. صرف بهائي.
ط: سعيد كمبني، كراتشي، ص8؛ صرف مير، ص9
- 43 علم الصيغة، ص8، 10
- 44 فصول أكبري، ص20
- 45 مراح، ص18
- 46 علم الصيغة، ص14
- 47 نفس المرجع، ص30
- 48 القرآن الكريم، سورة التكاثر 102: 6
- 49 القرآن الكريم، سورة مريم 19: 26؛ جوانا موئي بنج جنج، 95
- 50 علم الصيغة، ص89 وما بعد
- 51 ززادي، ص24؛ دستور المبتدي، ص45؛ مراح، ص158؛ أبواب الصرف، ص76
- 52 القرآن الكريم، سورة البقرة 2: 36 وفي مقامات عديدة أخرى
- 53 القرآن الكريم، سورة البقرة 2: 43 وفي مقامات عديدة أخرى
- 54 علم الصيغة، ص47